CD/PV.247
6 March 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة السابعة والأربعين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أ. داتكو (رومانيا)

GE.84-60586

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف.ل. اسرائيليان
	السيد ب.ب. بروكوفييف
	السيد ج .ف. برد ينيكوف
	السيد ب.ى. سكومورخين
	السيد س.ف. كوبيش
	السيد ج .ف. انتسيفيروف
	السيد ج .ن. فاشادزى
أثيوبيا	السيد ف. يوهانس
الأرجنتين	السيد خ . كاراساليس
	السيد فارسيا موريتان
استراليا	السيد ر. بتلر
	السيد ر. رو
	السيدة ج . كورتني
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد هـ. فيفينر
	السيد و. أ. فون دن هافن
اندونيسيا	السيد سوتووارد ويو
	السيدة ب. رمضان
	السيد اندرجاتي
	السيد هاريوماتارام
	السيدة بوديمان
ايران (جمهورية - الاسلامية)	السيد ف. س. سيرجاني
ايطاليا	السيد م.م. اليسي
	السيد ب. كابراس
	السيد م. بافيزى
باكستان	السيد م. أحمد
	السيد ك. نياز
البرازيل	السيد س.أ. دى سوزا اى سيلفا
	السيد س. دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد م. دوباس
	السيد ج .م. نوارفاليس
	الآنسة م. دوبيكر

الحاضرون في الجلسة (تابـــع)

بلغاريـا	السيد ك. تيلالوف
	السيد ب. بوبتشيف
	السيد ك. براموف
بورمـــا	السيد أو مونغ مونغ جي
	السيد أو تان تون
بولنـــدا	السيد س. توربانسكي
	السيد ت. ستروبواس
	السيد ج. تشامبنسكي
بـــيرو	السيد ب. كانوك
	السيد س. كاستيللو راميريز
تشيكوسلوفاكيـا	السيد م. فيفودا
	السيد أ. سيما
الجزائـــر	السيد أ. طفار
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد هـ. روز
	السيد ج. دامبسكي
رومانيـا	السيد أ. داتكو
	السيد ت. ماليسكانو
	السيد أ. بوبسكو
	السيد أ. كريتو
زائـــير	السيدة ايزاكي ايكانغا كابييا
سري لانكا	السيد ج. دانابالا
	السيد ب. كاريا واسام
السويـــد	السيد ر. أكيوس
	السيد ج. لوندين
	السيدة أ. بونير
	السيد هـ. برفلوند
	السيد ل.أ. فينغرين
الصـــين	السيد كيان جياد ونغ
	السيدة وانغ زيبون
	السيد يانغ منغليانغ
	السيد زهانغ فيد ونغ

الحاضرون في الجلسة (تابع)

فرنسا	السيد دى لافورس
	السيد هـ. ريني
فنزويلا	السيد أ. لوبيز أوليفر
كندا	السيد ج .أ. بيسلي
	السيد ج .ر. سكينر
	السيد ب.و. باشام
	السيد ر. نورث
	السيد د . مونتون
	السيد ج . كيرتون
	السيد ج . بوهنرت
	السيد ر. هايكوك
	السيد ب. ماك فراث
	السيد ج . انغليش
	السيد ج . باير
	السيد ت. كيتنغ
	السيد ج . ناف
	السيد إ. ماهنت
	السيد أ. دونور
كوبا	السيد أ.ف. غونزاليس
كينيا	—
مصر	السيد س. الفرارجي
	السيد أ. حسن
	السيد أ. ماهر عباس
	الآنسة و. بسيم
	السيد ف. منيب
المغرب	السيد ع. صقلي
	السيد م. الشرايبي
	السيد أ. هلال
المكسيك	السيد أ. فارسيا روبليس
	السيد ب. ماسيدو ريبا
المملكة المتحدة	السيد أ. كرومارتي
	السيد ل. ميدلتون
	السيد ج .ف. فوردن
	السيد د .أ. سلين

الحاضرون في الجلسة (تابع)

منغوليا	السيد د . اردمبيلغ
	السيد ب. أو. بولد
نيجيريا	السيد ج . أو. أوبو
	السيد أو. اكيندبلي
	السيد ك.ب. اوديديبيا
	السيد ف. اديشيدا
الهند	السيد س.ك. شارما
هنغاريا	السيد د . ميستر
	السيد ف. فايدا
	السيد ت. توث
هولندا	السيد ى . راماكر
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل . ج . فليدز
	السيدة ك. كريتنبورغر
	السيد ر. هورن
	السيد ل . مادسن
	السيد ر. واترز
	السيد هـ. كالهون
	السيد ج . دوسبورغ
اليابان	السيد ر. ايماى
	السيد م. كونيشي
	السيد ت.ايشيكورى
	السيد ك. تاناكا
	السيد ت. كاواكيتا
يوغسلافيا	السيد ك. فيداس
أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر. جايبال
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيغي

الرئيس : أعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح .

يبدأ مؤتمر نزع السلاح هذا اليوم مناقشة البند ٣ من جدول أعماله المعنون "منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" . غير أنه يجوز لأى عضو ،كالعادة ، ان يثير أى مسألة تتعلق بأعمال المؤتمر ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .

لدىّ في قائمة المتكلمين هذا اليوم الممثلون الموقرون لفرنسا والمغرب والمكسيك .

الكلمة الآن لممثل فرنسا الموقّر ، السفير فرانسوا دى لافورس . الكلمة لكم ياسيادة السفير .

السيد دى لافورس (فرنسا) : سيدى الرئيس ، يودّ الوفد الفرنسي ،بادئ ذى بدء ، ان يقدم اليكم تهانيه وأخلص أمانيه بالنجاح في مهمتكم . ويسعد الوفد الفرنسي ان يحي في شخصكم ممثل رومانيا وهو بلد تربطه بفرنسا صداقة عريقة وتجانس ثمين في المجال الفكرى . وان موهبتكم وخبرتكم ضمان لنا بأنكم ستضطلعون بالمهمة المعهودة اليكم بأحسن صورة .

كما يرغب الوفد الفرنسي ان يعرب لزميلنا البولندى الموقّر عن امتنانه للمجهودات التي بذلها خلال الشهر الأول من دورتنا . وقد أدت هذه المجهودات الى نتائج جوهرية ، وهي تمكننا من الآن ان نستأنف أعمالنا بشأن بند بالغ الأهمية من بنود جدول أعمالنا . وأودّ ان أذكّر بهذه المناسبة بروابط الصداقة العريقة التي تربط بين بولندا وفرنسا وبالاعجاب الذى مافتئت تثيره في الفرنسيين بطولة الأمة البولندية طوال تاريخها المجيد والمأساوى .

وأخيرا ، أودّ ان أعرب من جديد عن ترحيب الوفد الفرنسي بزملائنا الجدد وهم سفراء اثيوبيا واستراليا واندونيسيا وبلجيكا وسرى لانكا وكندا وكوبا ومصر وهنغاريا . ويسعدني أن أواصل معهم التعاون الودى الذى اتسمت به علاقاتنا مع أسلافهم .

سيدى الرئيس ، ان الزملاء الذين سبقوني في هذا النقاش قد أكّد معظمهم تدهور الوضع الدولي والمخاطر التي يتضمنها هذا التدهور . ويشاطر الوفد الفرنسي انشغالاتهم الى حد كبير ،غير انه لن تصل انشغالاته الى ماوصلت اليه بعض هذه الوفود . فصحيح أننا نشهد تواصل الأزمات والمجادلات . واننا نأسف لتواصل استعمال القوة مثل الاحتلال السوفياتي لأفغانستان والحرب الجارية بين العراق وايران والأزمة التي تهدد استقلال لبنان وسلامته الاقليمية واستعمال العنف في جنوب شرقي آسيا وفي افريقيا وفي أمريكا الوسطى . وأخيرا ، فاننا نأسف لانقطاع المفاوضات الثنائية ، ذات الأهمية الرئيسية ،التي افتتحت في جنيف بخصوص المسائل النووية .

ولكن لاتتبين لدى أى من الطرفين أى نية في قطع الحوار ، بل يؤكد كل واحد منهما استعداده لمواصلة الحوار . ويعبر مؤتمر ستوكهولم ، الذى افتتح في الشهر الماضي ، عن عزم الاوروبيين على ان يحددوا فيما بينهم وسائل ارجاع الثقة وزيادة الأمن ، وذلك في منظور الحد من الأسلحة ، وهو منظور نرجو ان يكون قريبا . وستستأنف مفاوضات فيينا بخصوص التخفيض المتوازن للقوات . وفي هذا المحفل بالذات ، اتخذت دورتنا لهذه السنة بداية أحسن من بداية دورة السنة الماضية ، فهناك احتمالات مشجعة تبرز على مايبدو فيما يتعلق

بالتفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، واننا نأمل ان يتمكن المؤتمر ، بفضل روح الانفتاح لدى الجميع ، من معالجة جميع بنود جدول أعماله معالجة مفيدة وبالانتفاع أحسن انتفاع من الظروف المتباينة فعلا التي تبرز فيها المسائل المعنية .

لقد أكد الكثيرون منا على المخاطر المرتبطة بتراكم الأسلحة وخاصة الأسلحة النووية . واننا لا ننكر وجود خطر على الأمن قد ينشأ فعلا من اختلال التوازن وعدم الاستقرار ، غير انه يبدو لنا من المبالغة ان نعرض الوضع الحالي وكأنه ينطوي على مخاطر جدية لحدوث كارثة نووية ، وبالأحرى على مخاطر محددة .

اننا لا نلاحظ في أي مكان الفزع النووي الذي لاتزال بعض الحركات تسعى الى بعثه في البلدان الغربية . فمن أين ستأتي الكارثة ياترى ؟ ان بلدان الحلف الاطلسي قد أكدت من جديد ، في العام الماضي ، ان اسلحتها لن تستخدم إلاّ للرد على عملية عدوانية . ويطابق هذا التعهد ، بالاضافة الى ذلك ، الالتزام الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم استعمال القوة . ومن جهة أخرى ، تؤكد البلدان الأعضاء في حلف وارسو ، أيضا ، على تعلقها بالسلم ، واننا نحيط علما ببياناتها .

يجب علينا اذن ان ننظر بكل هدوء وموضوعية في المعطيات الحالية لمشكلة السلم ومشكلة الأمن اذ ان هذه المعطيات تحدد ظروف عملية نزع السلاح ذاتها .

وفي الكلمة التي ألقاها رئيس الجمهورية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن هذا الموضوع ، صرح قائلا : "ان السلم بين الأمم لا يمكن ان يدوم الا على اساس توازن حقيقي . هذه هي عبرة التاريخ . وباحترام هذه القاعدة الذهبية يتم التوفيق بين حقوق الجميع في الاستقلال والأمن . فاقامة التوازن أو اعادته عندما يختل ، وضمان الاستقرار ، والتخفيض التدريجي للقوات الى مستويات أدنى ، بصورة متزايدة ، والتثبت في أي وقت من الأوقات ، من المعلومات المقدمة ، ذلك هو المنهج الممكن الوحيد لحل المشاكل التي تواجهنا" .

ان هذه الكلمة تعبر بأكبر وضوح عن المبادئ التي تقوم عليها سياسة فرنسا .

فشروط تحقيق السلم والأمن هي بالتالي شروط نزع السلاح ذاتها . ولذلك فاننا ادرجنا في قائمة الافراض الرئيسية لعملية نزع السلاح - التي تشكل وصايانا العشر - بابا عنوانه "نزع السلاح والأمن الدولي" . وهذا بالنسبة للوفد الفرنسي تبرير لبند جدول أعمالنا المعنون "منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" .

لقد قبل الوفد بطيبة خاطر ان تشكل هذه الصيغة منذ الآن بندا مستقلا . ذلك أنها تبرز فعلا ان منع نشوب حرب نووية لا يمكن ان يفصل عن أمور أخرى . ولا يتعلق الأمر ببند نووي على وجه التحديد . فصحيح ان هذا البند مرتبط بنزع السلاح النووي حيث ان تحقيق نزع السلاح النووي من شأنه ان يستثني ، بحكم تعريفه ، استخدام الأسلحة النووية . ولكن في الظروف الحالية التي ستستمر دون شك على حالها بعض الوقت ، فان هذا البند يتعلق في المقام الأول بمنع نشوب الحرب بصورة عامة أي منع نشوب حرب تقليدية من شأنها ان تؤدي ، بتصعيدها ، الى تجاوز العتبة النووية . فالمشكل الذي يتعين حلّه اذا هو مشكل الأمن والشروط التي تكون أسسه ، وهذه الشروط هي ، على الصعيد السياسي ، حالة من العلاقات

الدولية تضفي درجة كافية من الثقة وخاصة من خلال احترام مبدأ ميثاق الأمم المتحدة الذى يحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وهي ، على الصعيد العسكرى ، الحفاظ على التوازن اللازم واعادة الثقة باتخاذ تدابير مناسبة . وتقدم مثلا على ذلك ، اليوم ، الاقتراحات التي قدمتها القوى الغربية في ستوكهولم .

واقترحت تدابير أخرى تسعى الى منع نشوب حرب نووية ، على وجه التحديد ، بحظر استخدام الأسلحة النووية أو المبادرة باستخدامها . وقد قدم الوفد الفرنسي في العديد من المرات ، في هذا المحفل أو في اللجنة الأولى للجمعية العامة ، الأسباب التي تجعل هذه التدابير المعلنة والتي لا يمكن التشبث منها تضر بشكل خطير القضية التي تدعي خدمتها نظرا لأن من شأنها ان تدمر في أى منطقة التوازن اللازم للأمن ، فتحدث بالتالي زعزعة سياسية واستراتيجية ذات آثار لا يمكن حصرها ومن شأنها ان تؤثر في العالم بأسره .

ان المناقشات التي لابدّ ان نجريها بشأن البند ٣ الجديد من جدول الأعمال ستفسح امام الوفد الفرنسي فرصة معالجة هذه المسألة الأساسية بمزيد من التعمق .

لقد حاولت تحديد مكان بند "منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" في الاطار الواسع الذى يحدده نص جدول أعمالنا . ويقترح جدول أعمالنا مهمة طموحة ولكن لازمة في رأينا ، وهي مهمة لا يمكن الاضطلاع بها على الصعيد الدولي الا مؤتمر نزع السلاح دون سواه . ويتعلق الأمر باستكشاف وتحديد شروط الأمن في الحصر النووى وبدراسة الشروط والوسائل والالتزامات الكفيلة بصيانة الأمن ، وذلك من خلال مناقشات متعمقة .

فهل ستظهر هذه الدراسة المسائل الملائمة لاجراء مفاوضات بخصوص مسائل ملموسة ومحددة؟ ان الوفد الفرنسي لا يستبعد هذه الامكانية أوليا ، فهو لا يعتقد ان مثل هذه المفاوضات يمكنها ان تتناول جوانب هي من اختصاص الدول النووية بالذات. غير ان الوفد الفرنسي يشاطر دون تحفظ في الانشغالات المشروعة للمجتمع الدولي ازاء المسائل التي يغطيها البند ٣ من جدول أعمالنا - وهي مسائل ذات أهمية كبيرة بالنسبة للانسانية جمعاء . وبالتالي ، يعترف الوفد الفرنسي بحق جميع الدول في المشاركة في مشاورات بصدد هذه المسائل . ومن ثم ، سيقدم اليها الوفد الفرنسي مساهمته الكاملة وبقدر المستطاع .

ولن أعلّق الا بايجاز على بنود أخرى من جدول الأعمال .

لا يزال الوفد الفرنسي على استعداد للمشاركة هنا في مناقشات جوهرية بشأن البند ٢ أى "وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى" . وقد شرح الوفد الفرنسي في عدة فرص الأسباب التي يستند اليها منهجه بشأن نزع السلاح والظروف التي قد تقبل فيها الحكومة الفرنسية قطع تعهدات على نفسها . ويعتقد الوفد ان هذه المفاوضات تدخل في الظروف الحالية في مجال اختصاص الدولتين النوويتين الرئيسيتين . وبالتالي ، تأمل الحكومة الفرنسية ان يتم في أقرب وقت ممكن استئناف هذه المفاوضات التي قطعها الاتحاد السوفياتي في العام الماضي .

ولا تزال مسألة نزع السلاح الكيميائي موضوع مفاوضاتنا الرئيسي . وهناك عنصران ايجابيان تميزت بهما الاسابيع القليلة الماضية ، وهما اعلان وزير الشؤون الخارجية للولايات

المتحدة بشأن ايداع مشروع معاهدة واعلان ممثل الاتحاد السوفياتي بخصوص أساليب التحقق المستمر من تدمير مخزونات الأسلحة . ومن جهة أخرى ، استأنفت الهيئة الفرعية اعمالها بولاية أوسع تخولها امكانية صياغة أحكام معاهدة . وتبدو لنا الطريقة التي اقترحها رئيس الهيئة الفرعية ملائمة لظروف التفاوض . غير اننا كنا نأمل لو أعطت مكانة أكبر للمسائل المتعلقة بحظر الاستخدام وأساليب التحقق . ذلك ان الادعاءات الأخيرة المتعلقة باستعمال الأسلحة الكيميائية - والتي قد عرضت هذه الأيام على المؤتمر - تتطلب مرة أخرى توخي الحذر من المجتمع الدولي فيما يتعلق باحترام هذا الحظر .

وبصورة عامة ،تبدو لنا الشروط مجتمعة لتحقق هذه الدورة الحالية تقدما جوهريا ونأمل ان يكون حاسما في التفاوض بشأن نزع السلاح الكيميائي .

كما ان الأسلحة الاشعاعية هي موضع تفاوض منذ عدة سنوات . ونأمل ان يتركز هذا التفاوض على موضوعه الخاص ، وذلك هو الشرط اللازم لنجاح في متناولنا . وفي هذا الصدد ، لا نعتقد انه تجدر معالجة مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل في نفس الهيئة الفرعية - ولا يبدو لنا من العملي ان نتفاوض بخصوص اتفاق عام يرمي الى حظر ظهور أسلحة لم تعرف بعد . وبالتالي ، فاننا نفضل العودة الى العمل بالمنهج الذى استخدم فيما قبل والمتمثل في جلسات غير رسمية باشتراك الخبراء ، وهو منهج ساهم بشكل مفيد في استكشاف هذا الموضوع .

ان الوفد الفرنسي قد ركز عدة مرات على الأهمية الكبرى لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ذلك ان هذا السباق يمكن ان يؤدى فعلا الى زعزعة خطيرة للتوازن الاستراتيجي اللازم . وقد تم الاتفاق في العام الماضي على انشاء فريق عامل دون الاتفاق على ولايته . واستنادا الى القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، يطلب العديد منا ولاية تفاوض عامة وهو مالا يمكن للبعض الآخر قبوله . وللوفد الفرنسي بشأن هذا المشكل موقف منفتح ، غير انه يلاحظ ان تعقد الموضوع البالغ يتطلب العمل الاستكشافي الذى يتصوره مشروع الولاية المقدم في العام الماضي ، وذلك بالنسبة لمدة دورة واحدة على الأقل . ويرى الوفد الفرنسي انه قد يكون من الحكمة ان نخصص من الآن لمهمة تحضيرية ضرورية الوقت الذى قد نضيعه في مناقشة ، ربما كانت عقيمة ، هدفها التوصل الى وضع نص أكثر طموحا .

وأخيرا ، يهتم الوفد الفرنسي ببنود جدول الأعمال الأخرى المتعلقة بضمانات الأمن السلبية وبالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، وما من شك في ان الظروف التي نعرفها وعدم توفر الوقت اللازم لن تسمح بتسجيل تقدم ملحوظ هذه السنة .

غير اننا نصر في تفكيرنا بشأن البند الأول من هذين البندين ، ان الحل المتمثل في موافقة مجلس الأمن على بيانات الدول النووية - وبصيغة وحيدة اذا امكن - يمكن ان يمثل حماية كبيرة بالنسبة لأغلبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ويجدر بالتالي النظر فيه في مناقشات جديدة .

ويعتزم الوفد الفرنسي ، في بياناته المقبلة ، وبشكل أكثر اتصالا بالجوهر ، معالجة البعض من البنود التي ذكرتها للتو وكذلك المشكل الحالي والذى فضّ بصورة غير كاملة ، ألا وهو مشكل أساليبنا واجراءاتنا .

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدى والى شخصي .

الكلمة الآن لممثل المغرب ، السفير علي صقلي .

السيد صقلي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، يسرني بادئ ذى بدء ان اعرب لكم ، باسم الوفد المغربي وباسمي الخاص ، عن تهانينا الصادقة بمناسبة تقلدكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آذار/مارس .

ويسعدنا ان نرى قيادة اعمالنا معهودة الى ممثل رومانيا البارز ، وهي بلد يقيم المغرب معه علاقات صداقة وتعاون مثالية . واننا على يقين من ان خبرتكم الثرية ،المقترنة بخصالكم كدبلوماسي حصيف ومحنك ، ستمكنكم من الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقكم بكل مهارة وكفاءة .

سيدى الرئيس ، ان العمل الذى انجزه سلفكم ، السفير توربانسكي ، من بولندا ، جدير بالثناء . ونودّ ان نعرب له عن شكرنا الخالص وامتناننا على الطريقة البارعة والفعالة التي قاد بها أعمال المؤتمر طوال ولايته .

وأودّ ان أنتهز هذه الفرصة لأرحب بالزملاء الجدد ، الممثلين الموقرين لأثيوبيا واستراليا واندونيسيا وبلجيكا وسرى لانكا وكندا وكوبا ومصر وهنغاريا . وأودّ ان أؤكد لهم تعاون الوفد المغربي الكامل معهم .

منذ نهاية دورتنا الماضية ، تعرض الأمن الدولي والسلم في العالم لمحنة قاسية . وتزيد النزاعات المتعددة التي تزعزع عالمنا في توتر دولي يبعث على الذعر فعلا . ويشهد انقطاع المفاوضات الثنائية الخاصة بالقوات النووية المتوسطة المدى وتأجيل المحادثات بشأن الأسلحة الاستراتيجية على الطريق المسدود الذى توجد فيه العلاقات الدولية حاليا . وتجعل هذه الأحداث مهمتنا في هذا المؤتمر ، اليوم ، شاقة ولازمة في نفس الوقت .

غير اننا اتفقنا في اعترافنا بأن سنة ١٩٨٣ ستكون سنة حاسمة لانعاش مفاوضات نزع السلاح . ورغم انه تم الاعراب بوضوح عن ارادة اجماعية للعمل في الاتجاه المناسب ، فلا يسعنا الاّ ان نلاحظ ضحالة النتائج التي توصلنا اليها .

وليس هناك عبرة أكبر من ملاحظة ماورد في الكلمات التي القيت في بداية الدورة من عبارات الأمل في تقدم أعمالنا وماورد في الكلمات التي القيت في نهاية الدورة من عبارات الاسف والخيبة أمام عدم احراز أى تقدم . وقد مرت أكثر من خمس سنوات منذ ان عهد الى لجنة نزع السلاح - وهي اليوم مؤتمر نزع السلاح - بمهمة التفاوض في مجال نزع السلاح ، ولم يتم منذ ذلك الحين الاعراب عن أمنيات بهذا الحجم ، كما لم تثر منذ ذلك الحين حواجز بهذا الحجم ، مما عرقل ظهور أى تقدم . وتشكل هذه العملية التراجعية مصدر قلق عميق لنا .

وهو قلق متزايد خاصة وان حربا باردة كامنة وزاحفة تتسلل الى جميع مستويات العلاقات الدولية ، واننا نشعر أكثر فأكثر بالآثار السلبية لهذه الحرب الباردة داخل مؤتمرنا .

فلنأمل - ويجب الاعتراف بأننا غير مقتنعين تماما - ان يكون تغيير اسم الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح فرصة ادراك أفضل للأخطار التي يتضمنها الوضع الحالي وان يحثنا على اتخاذ التدابير الكفيلة ببداية عملية نزع سلاح حقيقية ، اذ مامن أحد ينكر المخاطر التي تحملها الى العالم ترسانات أسلحة يتزايد عددها وفتكها باطراد .

لقد تساءل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، في رسالته الموجهة الى مؤتمرنا ، عن سبب ضآلة التقدم في مجال نزع السلاح رغم وجود اتفاق واسع على الأهداف . وقد صدق عندما قال ان الرد يجب العثور عليه ، واقتبس ، "في الخوف السائد بين الشعوب ولا سيما الخوف السائد بين أقواها من تعريض الأمن القومي للخطر . هذا الخوف الذى يصرفه الانتباه عن التهديد الخطير المحيط بالأمن العالمي الذى يشكله سباق التسلح المستمر" ، انتهى الاقتباس .

وقد أتيحت للوفد المغربي ، في العديد من المرات ، فرصة استرعاء الانتباه الى ان سباق التسلح قد بلغ في عصرنا هذا أبعادا يتجاوز حجمها حاجات الدول المسؤولة عن هذا الوضع من حيث الأمن .

ذلك أننا نعتقد فعلا ان تراكم الأسلحة المتطورة والمدمرة بصورة متزايدة - والتي لاتبعث الأمن في أى طرف من الأطراف - لاتساهم الا في زيادة مشاعر الريبة وتفاقم حالات التوتر . وبالتالي ، لايمكن ان يؤدى هذا التراكم الا الى وضع متأزم بالغ الخطورة ما لم يوضع له حد . وما العدد الهائل من القرارات التي اعتمدتها في هذا الصدد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأخيرة سوى دليل بيّن في حدّ ذاته . ويعبر ذلك عن عظم اهتمام المجتمع الدولي بأن يرى الدول الكبرى التي تحتجز الانسانية بأسرها شبه رهينة وهي تتوخى علاقات قائمة على أسس غير أسس الشك والمجابهة وتمضي بثبات على طريق نزع سلاح حقيقي من شأنه ان يكون مفيدا لجميع أمم العالم .

سيدى الرئيس ، نعتقد ان الوقت قد حان لأن نقوم بعمل جدى وبناء داخل مؤتمرنا ، والا فقدنا تماما اعتبارنا لدى الرأى العام العالمي . ويتضمن جدول أعمالنا مسائل لم تعد تحتاج الى اثبات ضرورتها الملحّة وأهميتها .

ويودّ وفدى الاعراب عن ارتياحه بشأن القرار الذى اتخذناه بادراج مسألة منع نشوب حرب نووية كبند مستقل في جدول أعمالنا . وقد اعترفنا بالتالي بما يستحقه هذا المشكل من أولوية ومايكتسبه من حدّة .

وبالنسبة لنا ، لايسعنا الا ان نعرب عن ارتياحنا بهذا الشأن ، اذ ان المشكل الأساسي الذى تواجهه الانسانية اليوم - اذا ماتوجب التذكير به - هو مشكل بقائها على قيد الحياة . وكما يذكر بحق قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ زاى ، فان ازالة خطر الحرب النووية هي أكثر المهام أهمية والحاحا في الوقت الحاضر .

ومن المشجع ان نلاحظ ان جميع الوفود الحاضرة هنا توافق على الاعتراف بأن الاحتمال الحقيقي لفناء كل شكل من أشكال الحياة على الأرض نتيجة لنشوب حرب نووية ، يمثل أكبر تهديد يجب على عالمنا التصدى له . وبالتالي ، يصعب علينا فهم الأسباب التي تحول دون شروع المؤتمر في العمل الجوهرى بشأن مسألة حاسمة وأساسية بهذه الدرجة .

ان قرار الجمعية العامة الذى ذكرته للتوّ ، بعد ان أعرب عن قلقها بشأن عدم تمكن لجنة نزع السلاح من البدء في مفاوضات بشأن المسألة اثناء دورتها لعام ١٩٨٣ ، يرجو من مؤتمرنا ان يضطلع ، على سبيل الأولوية العليا ، باجراء مفاوضات تهدف الى التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية .

ويرى الوفد المغربي ان الوقت قد حان للعمل ولمتابعة توصية الجمعية العامة . وينبغي في هذا الصدد اجراء مفاوضات ملموسة دون ابطاء ، من الأفضل ان تتم في اطار هيئة فرعية نعتبرها أنسب الوسائل لدراسة هذه المسألة ، وهي التي أوصت بانشائها مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/341 .

سيدى الرئيس ، من البديهي ان أفضل طريقة لمنع اندلاع حرب نووية يكمن في وقف سباق التسلح النووى وفي تعزيز نزع السلاح النووى ، نظرا لأن الأسلحة النووية هي التي تهدد بدرجة أكثر خطورة وجود أى حضارة . ونود هنا التذكير بالمسؤولية الخاصة التي تضطلع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح . ولن نستطيع التركيز بما فيه الكفاية على الواجب السياسي والاخلاقي الذى يقع على عاتق هذه الدول باحترام التزاماتها واتاحة تجسيد أحكام الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح .

سيدى الرئيس ، سينعقد في جنيف خلال السنة المقبلة المؤتمر الثالث لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وستكتسي أعمال هذه الدورة ، المعنية بالبند ١ من جدول الأعمال المتعلق بحظر التجارب النووية ، أهمية كبرى عشية هذا الحدث .

لم تفتنا أية فرصة لم ننتهزها لتأكيد الضرورة الملحة والقصوى لاجراء مفاوضات ولابرام معاهدة بخصوص الحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية . ولم ننفك نركز على الآثار الايجابية التي ستنجم عن ابرام معاهدة مماثلة بشأن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . فغير ان المجهودات المبذولة الى الآن لاتبلغ مستوى انشغالاتنا وآمالنا - ويجب الاعتراف بذلك - بالرغم من النداءات العديدة التي وجهتها الجمعية العامة وبالرغم من الالتزامات القائمة بموجب معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

ان الفريق العامل الذى انشأناه منذ سنتين والخاص بالبند ١ من جدول الأعمال قد اهتم بادئ ذى بدء بمسألة التحقق الهامة . ويجدر من الآن التركيز على صيافة مشروع معاهدة من شأن ابرامها ان يمثل ، دون شك ،مرحلة هامة في مجال نزع السلاح النووى .

سيدى الرئيس ، ان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لمسألة أخرى توليها الجمعية العامة درجة أولوية عليا ، واننا لعلى أتمّ وعي بذلك . فقد أصبح امتداد سباق التسلح الى هذا المجال باعثا جديدا للقلق ومصدرا جديدا من مصادره بالنسبة للمجتمع الدولي .

ان الفضاء الخارجي أصبح منطقة تنافس بين الدول الكبرى بدل ان يعتبر تراثا مشتركا للانسانية ومجال نشاط سلمي لفائدة جميع أمم العالم . فكل يوم يمر يحمل معه اخبارا عن وضع أو تجربة أحد الأسلحة التي سيكون مجال استعمالها الفضاء الخارجي . وهكذا لم يعد اطلاق مراكب فضائية مضادة للتوابع الأرضية وغيرها من القذائف ووضعها في مدارات يعتبر سيناريو مستقبليا بل أصبح حقيقة ملموسة ومهددة .

ونظرا لضرورة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة الجميع ، يتحتم علينا اتخاذ التدابير اللازمة لاستبعاد الخطر الذى يفرضه على الانسانية سباق التسلح في هذا الميدان .

وفي السنة الماضية ، تم التوصل الى اجماع فيما يتعلق بانشاء هيئة فرعية لهذا الغرض . ولكننا لم نستطع لسوء الحظ الاتفاق بشأن تحديد ولاية هذه الهيئة .

وفي القرار ٣٨/٧٠ ، تطلب الجمعية العامة في دورتها الأخيرة الى جميع الدول وخاصة تلك الحائزة لقدرات رئيسية في ميدان الفضاء ، ان تسهم بنشاط في تحقيق هذه الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، وان تتخذ التدابير الفورية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وتدعو الجمعية العامة في هذا القرار نفسه الى انشاء هيئة فرعية للتفاوض بشأن عقد اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، بشأن منع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي .

واننا نأمل ان يلبي هذا النداء وان نتمكن دون تأخير من الشروع في العمل .

سيدى الرئيس ، ان مسألة حظر الأسلحة الكيميائية هي من بين المسائل التي نوليها أولوية كبيرة . ويسعدنا ان نشاهد ان العمل في هذا المجال قد أحرز بالفعل تقدما . ذلك ان كل دورة تقربنا أكثر من صياغة نص اتفاقية نأمل ابرامها خلال الدورة الحالية . وسيكون هذا العمل ، بالتأكيد ، مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف الذى نسعى اليه ، ألا وهو نزع السلاح العام والكامل .

اننا لمرتاحون لكون الولاية المعتمدة فيما يتعلق بالهيئة الفرعية المخصصة للتفاوض بشأن هذه المسألة تعكس بوجه ملائم حالة تقدم أعمالنا .

وتبرر تفاؤلنا وتعززه البيانات الأخيرة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، واننا لمقتنعون بأن اقتراحاتهما لابدّ لها من اعطاء مفاوضاتنا زخما جديدا .

سيدى الرئيس ، ان ممثل المكسيك الموقّر ، السفير فارسيا روبليس ،قد أحسن الموازنة في كلمته الافتتاحية لهذه الدورة فيما بين النتائج الرئيسية التي حققتها مختلف هيئات التفاوض المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح .

وقد ذكّرنا بأن "مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح" وكذلك "مؤتمر لجنة نزع السلاح" قد حققا نتائج ملموسة في مجال ازالة الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل الأخرى . اما فيما يتعلق بحصيلة لجنة نزع السلاح منذ انشائها في سنة ١٩٧٨ ، فهي

تشهد ، وأقتبس ، "على عقم لا مبرر له بالمرة" . وعلينا ان نأمل ان يخرج مؤتمر نزع السلاح أعمالنا من الطريق المسدود الذى توجد فيه ، حتى تحقق هذه الهيئة للتفاوض المتعدد الأطراف بدورها تقدما على درب نزع السلاح العام والكامل .

سيدى الرئيس ، يبدو لنا فعلا ان الوقت قد حان لنعمل ولنظهر ارادة سياسية كافية حتى نتمكن من الاستجابة للآمال التي علقها علينا المجتمع الدولي .

وشكرا سيدى الرئيس .

الرئيس : أشكر ممثل المغرب على بيانه وخاصة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدى والى الرئيس .

الكلمة الآن لممثل المكسيك الموقّر ، السفير ألفونسو غارثيا روبليس .

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ، ان من أتيحت لهم الفرصة ، مثلي ، ليس لتقدير نشاطكم الفعال والرصين في لجنة نزع السلاح فحسب ، بل وكذلك لمشاهدة التألق والكفاءة اللتين تحليتم بهما للاضطلاع بالمهمة الهامة لتمثيل رومانيا لدى منظمة الأمم المتحدة ، مرتاحون لكون أعمال مؤتمر نزع السلاح عهد بقيادتها اليكم خلال شهر آذار/مارس ، وهو مع شهر شباط/فبراير من أهم الشهور لاعطاء اتجاه منطقي لمداولات محفل التفاوض المتعدد الأطراف هذا . ويسر وفد المكسيك ان يقدم اليكم تعاونه دون تحفظ .

كما اننا نرغب في اعادة الاعراب عن امتناننا الكبير لسلفكم ، ممثل بولندا الموقّر ، السفير توربانسكي ، الذى كان تقديره الشخصي وموهبته اللذان أظهرهما في هذه المرحلة الأولى من أعمالنا لهذه السنة مثاليين حقا .

وتمشيا مع برنامج العمل الذى اعتمدناه لهذا الاسبوع ، تكرس هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح للبند ٣ من جدول أعماله ، المعنون "منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" .

ولتقدير أهمية هذه المسألة ، يكفي التذكير بفقرتين من فقرات الوثيقة الختامية لسنة ١٩٧٨ . ففي الفقرة ٨ ، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه "مع ان الهدف النهائي لجهود الدول ينبغي ان يظل نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة فان الهدف العاجل هو القضاء على خطر اشتعال حرب نووية" ، وأضافت في الفقرة ١٨ ان "ازالة خطر نشوب حرب عالمية - أى حرب نووية - هي أشد مهام يومنا الحاضر عجالة والحاحا" .

ينبغي لنا اذا ان نأمل ألاّ يحصل في هذه السنة ماحصل سنة ١٩٨٣ ، حيث كرسنا شهرين من المجهودات المثابرة للتغلب على المقاومة المتعنتة وغير المفهومة التي تمارسها بعض الدول ازاء مجرد ادراج هذا البند في جدول الأعمال - كما تشهد بذلك الكلمات التي ألقاها وفد المكسيك في الجلسات العامة ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢١٦ للجنة - ونأمل ان يتوصل أعضاء المؤتمر الى التفاهم ، خلال هذا الاسبوع ، للرد على الطلب الذى وجهته الجمعية العامة اليه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية في الفقرة ٢ من منطوق قرارها ١٨٣/٣٨ زاى ، أى "ان ينشئ لهذا الغرض فريقا عاملا مخصصا لهذا

الموضوع ، في بداية دورته لعام ١٩٨٤" ،وان يمنحه ولاية ملائمة ليتمكن فورا من اجـــــراء "مفاوضات تهدف الى التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حـــرب نووية" ، تمشيا مع ما تم التذكير به صراحة في نفس القرار .

وأودّ في هذا الصدد ان ألاحظ ، كما سبق وأعلنت في عدة مناسبات في هذه القاعة نفسها ، ان هذه "التدابير المناسبة والعملية" التي طلبت الجمعية العامة من أجلها اجراء مفاوضات "على سبيل الأولوية العليا" "يجب ان تكون متناسبة مع خطورة ووشاكة الأخطار الـتي يراد تفاديها" وكما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء في الوثيقة الختاميـة ، يجدر ان يكون في اذهاننا أنه "من الضروري وقف سباق التسلح النووي بشتى جوانبه وعكـس اتجاهه" ، تفاديا لنشوب حرب نووية ، دون ان ننسى ان "الغاية النهائية في هذا المضمار هي الازالة الكاملة للأسلحة النووية" . ومن جهة أخرى ، فمن البديهي ان هذه الازالـــة لا يمكن ان تتحقق بين يوم وليلة وان نزع السلاح النووي لن يكون ممكنا الا في اطار برنامـــج تدريجي يتوخى فيما يتوخاه تدابير من شأنها "القيام بشكل تدريجي ومتوازن بتخفيض المخزونات من الأسلحة النووية ووسائل نقلها" .

وتشمل الوقاية من نشوب حرب نووية - بشكلها الحالي الذي نعتبره سليما - مجموعـة واسعة من التدابير . ولكن يجدر انتقاء التدابير التي تبدو لنا "مناسبة وعملية" استخـــدام للفظين اللذين استخدمتهما الجمعية العامة - حتى يتمكن مؤتمر نزع السلاح أو الهيئـــة الفرعية المخصصة التي سينشئها المؤتمر لتنظر بالتحديد في البند ٣ ، أو غيرها من الهيئات الفرعية ذات الصلة ، من ايلاء مثل هذه التدابير الأولوية في مفاوضاتها .

ولعله ينبغي ايلاء حظر تجارب الأسلحة النووية الأولوية ، من جملة هذه التدابير ، وهو بند يتصدر جدول أعمال اللجنة منذ ان أصبحت تعدّ أربعين عضوا - أي منذ سنة ١٩٧٨ . وبما انه اجتمع بشأن هذا الموضوع فريق عامل مخصص في العام الماضي ،فقد يكفي اعادة انشائه بتسمية تمنحه ولاية ملائمة مثل الولاية المنصوص عليها في المشروع الذي قدمه وفد المكسيـــك والمستنسخ في الوثيقة CD/438 ، الذي ينص على ان "يستهل الفريق على الفور التفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة لحظر تجارب جميع الأسلحة النووية ويبذل أقصى مساعيه لكي يتسـنى للمؤتمر ان يحيل الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين المشروع الكامل لمثل هذه المعاهدة" . وبالاضافة الى ذلك ، تقابل هذه الولاية تماما الولاية التي وافقت عليهـــا الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في قراريها ٣٧/٧٢ المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٣٨/٦٢ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

اما فيما يتعلق بالمسألة الواردة ، منذ سنة ١٩٧٩ ، في البند الثاني من جـــدول أعمال لجنة نزع السلاح - التي أصبحت اليوم مؤتمر نزع السلاح - والتي قد تكون متصلة أوثـق اتصال بمسألة منع نشوب حرب نووية ،فمن المرغوب الى حد كبير ان يتم أخيرا النظر فـــي الاقتراحات المتكررة التي وضعتها مجموعة الـ ٢١ ومجموعة الدول الاشتراكية والرامية الى انشاء هيئة فرعية مخصصة لتنفيذ الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية من خلال اجراء مفاوضات مستعجلة .

ان المسألة المعنونة "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" التي تكون البنـد ٥ من جدول الأعمال ، تكتسي أهمية وصبغة بنفس درجة الالحاح نظرا لأنه من البديهي اننا امام

مشكل لا يحتمل التأخير ويجب ألاّ يتكرر بشأنه الخطأ المرتكب بخصوص القذائف ذات الـــرؤوس الحربية المتعـدد ة الفرد ية التوجيه ، المعروفة بمختصر "ميرف" MIRV . وكما أكد العـديد مـن رجال العلم المختصين في هـذا الميدان : "اذا أردنا حظر الأسلحة الفضائية ، فقد تكـــون الفترة الحالية آخر فترة يمكن فيها فرض هـذا الحظر" . ولهـذا فانه من الضرورى ان ينشـــئ المؤتمر دون تأخير هيئة فرعية مخصصة - كما أوصت الجمعية العامة في قرارها ٣٨/ ٧٠ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ - وذلك بغرض الاضطلاع على الفور "بمفاوضات لابـــرام اتفاق أو اتفاقـات ، حسب الاقتضاء ، لمنع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي" .

واذا توصلت هـذه الهيئات الفرعية الثلاث الى الاضطلاع بصورة ملائمة بولايات مثـــل الولايات التي لخصتها للتوّ - وهـذا ما نأمله - ، فان الهيئة الفرعية المخصصة التي قـــد تنشأ للنظر في البند ٣ من جدول الأعمال - منع نشوب حرب نووية - يمكنها السعي للتوصـل الى اتفاق ، خلال سنة ١٩٨٤ ، بشأن عدد محدود من التدابير التي يجوز لنا وصفهـــا بأنها "تدابير قصيرة الأجل" . ومن بين هـذه التدابير ، يجدر ان توجد في المقام الأول ثلاثة انواع من التدابير التي سبق وان اتيحت لي فرصة مناقشتها في السنة الماضية خلال الجلسة ٢٣٤ للجنة نزع السلاح المنعقدة في ١٦ آب/ افسطس ١٩٨٣ وهـي التالي ذكرها :

١ - يتمثل التدبير الأولي في التجميد الفورى للأسلحة النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والذى يجب أن نأمل أن يتلوه في أجل أقصاه خمسة أعوام تجميد للأسلحة النووية للدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، وهي مسألة اعتمدت الجمعيـــة العامة بشأنها قرارات متتالية خلال دورتيها السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين ، وتبرز محتوياتها ، صراحة أو ضمنا عدة نقاط تكتسي مغزى خاصا مثل ما يلـي :

ان تجميد الأسلحة النووية لا يمثل ، بالطبع ، غاية في حدّ ذاتـه ، بل قد يمثل الخطوة الأولى الأكثر فعالية التي يمكن تخطيها في الوقـــت الحالي ، سواء أكان ذلك لوضع حدّ لأى تزايد في الترسانات النوويـــة الضخمة التي تمتلكها الدولتان العظميان أو لتنشيط المفاوضات الرامية الى تحقيق تخفيض جوهرى وتحديد نوعي للأسلحة النووية الموجودة حاليا .

ليس هناك ما يبعث على الانشغال فيما يتعلق باحترام الالتزامـات التي قد تنشأ عن التجميد ، نظرا لأن الجمعية العامة قد أوضحت صراحـة في قرارها ان التجميد سيخضع لجميع التدابير والاجراءات ذات الصلـــة الخاصة بالرقابة والتي تم الاتفاق عليها بين الطرفين في حالة معاهدتـــي محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية الاولى والثانية - التي تثير مشاكل رقابة أكثر تعقيدا من المشاكل التي قد تثور في حالة التجميد المتوقـــع - كما سيخضع أيضا للتدابير والاجراءات التي اتفق عليها الطرفان نفسيهمـــا خلال المفاوضات الثلاثية الخاصة بالحظر الكامل للتجارب النووية والمنعقدة في جنيف من سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٨٠ . وبالاضافة الى ان من شـــأن التجميد ان يضع حدا لكافة أنشطة أى برنامج من برامج التسلح ، أدت الاعتبارات السابق ذكرها بالسيد هيربرت سكوفيل ، المدير المساعد السابق

لوكالات الاستخبارات الأمريكية للولايات المتحدة - وهو حسن الاطلاع في هذا المجال - الى التأكيد بأنه "لم يعد بالامكان الاستناد الى الرقابة ، بصورة شرعية ، كوسيلة للتنصل من اتفاق خاص بالتجميد" .

ومن جهة أخرى ، فان ظروف مثل هذا التجميد مواتية جدا في الوقت الحالي ، نظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لهما قوة عسكرية نووية متعادلة ونظرا لأنه يبدو بصورة عامة انه يوجد بينهما تكافؤ تقريبي .

٢- هناك تدبير ثان يمكن ان يوصف دون شك ، رغم مايبدو عليه من تواضع ، بأنه "مناسب وعملي" في المساهمة في منع نشوب حرب نووية ، يتمثل في التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تبادر باستعمال أدوات دمار جماعي فتاكة بهذه الدرجة .

وفي الكلمة التي ألقيتها في السنة الماضية والتي سبق أن أشرت اليها ، أوضحت انه يمكن انجاز هذا الأمر على مرحلتين . ففي المرحلة الأولى ، تتعهد الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة تعهدا رسميا ، باعلانات وحيدة الجانب - مثلما فعلت الصين سنة ١٩٦٤ والاتحاد السوفياتي سنة ١٩٨٢ - بألا تبادر باستعمال الأسلحة النووية . وفي المرحلة الثانية ، تقوم الدول النووية الخمس باضفاء صبغة متعددة الأطراف على الالتزامات التي تعهدت بها منفردة ، بادراج هذه الالتزامات في صك متعدد الأطراف يتم التفاوض بشأنه . ونظرا لأنه لم يجد جديد حتى الآن ، ماعدا ماتصورناه للمرحلة الأولى ، فاننا نعتقد انه يجدر الانتقال الى المرحلة الثانية دون تأخير .

وفي هذا الصدد ، فان الهيئة الفرعية التي قد يدرج في جدول أعمالها منع نشوب حرب نووية قد تمثل في اعتقادنا محفلا جيدا للاسراع باجراء المفاوضات اللازمة للتمكن من الاشتراك في صياغة معاهدة أو اتفاقية أو بروتوكول بشأن هذه المسألة .

٣- ان "التدبير القصير الأجل" الثالث الذى نعتقد انه مناسب وعملي كي يناقش في الهيئة الفرعية التي تحدثت عنها للتوّ ، تدبير ذو صبغة مؤسسية ، بادر وفدى بتقديمه في نفس الكلمة التي القيتها في آب/افسطس الماضي والتي سبق ان اشرت اليها ، وقد تبنته الجمعية العامة في قرارها ٣٨/١٨٣ نون المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الذى حثّت فيه "حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ان تدرسا فورا ، كوسيلة للخروج من هذا الطريق المسدود ، امكانية الجمع في محفل واحد بين سلسلتي المفاوضات اللتين يجريانهما وتوسيع نطاقهما لكي تشملا أيضا الأسلحة النووية 'التعبوية' أو 'الميدانية' " .

ان حث الجمعية العامة هذا يكتسي اليوم طابعا متزايد الالحاح اذا أخذنا بالاعتبار ان المفاوضات الثنائية بخصوص الأسلحة النووية قد انقطعت أو علقت ، حسب العبارة المفضلة . ومن جهة أخرى ، فمن شأن هيئة أخرى متعددة الأطراف - مثل الهيئة المعنية بمنع نشوب حرب نووية - ان تكون محفلا من المحافل الأكثر ملاءمة لجمع المفاوضات المذكور في حث الجمعية العامة ، نظرا لأن الجمعية كررت في نفس القرار "رجاءها الى الطرفين المتفاوضين ان يضعا في اعتبارهما بصورة دائمة ان الخطر الماثل في هذا الصدد لا يتهدد مصالحهما الوطنية فحسب بل ويتهدد كذلك المصالح الحيوية لجميع شعوب العالم" .

ان تحقيق المفاوضات الضرورية لابرام اتفاقات بشأن التدابير الثلاثة التي كنت بصدد استعراضها والتي وصفتها بأنها "مناسبة وعملية" ، وهي تجميد الأسلحة النووية للدولتين العظميين ، وصيافة اتفاق يضفي طابعا الزاميا على تعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تبادر باستعمال ادوات دمار جماعي فتاكة بهذه الدرجة ، والجمع في محفل واحد بين سلسلتي المفاوضات الجارية بشأن الأسلحة النووية ، ان تحقيق هذه التدابير ، وأكرر ذلك ، سيمثل أفضل خطوة أولى تقوم بها الهيئة الفرعية التي ستنشأ للمساهمة في منع نشوب حرب نووية . ذلك ان جميع هذه التدابير - بغض الطرف عن أهميتها الجوهرية - تستجيب للشرط الذى حددته الجمعية العامة بأن تكون هذه التدابير "مناسبة وعملية" ، وستساعد جميع هذه التدابير على تعزيز السلم الدولي - المهدد حاليا بشكل كبير - هذا السلم الذى يجب "ان يقوم على ارادة جميع الدول للبقاء جميعا على قيد الحياة بدلا من ان تقوم على خطر الابادة المتبادلة" ، حسب ما أعلنته مجموعة الـ ٢١ منذ سنة .

الرئيس : أشكر ممثل المكسيك على بيانه وخاصة على الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس .

لم يبق لدى أى متكلم في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ، وأودّ ان أسأل المؤتمر : هل يرغب أحد الوفود في أخذ الكلمة هذا الصباح ؟ لا أرى أحدا يرغب ذلك .

السادة المندوبون الموقّرون ، اعتزم الآن - طبقا لبرنامج عمل هذا الاسبوع - رفع الجلسة العامة ودعوة اجتماع غير رسمي للمؤتمر الى الانعقاد بعد خمس دقائق لمواصلة درس بعض المسائل المتصلة بتنظيم أعمالنا . وبهذه المناسبة ، أود أن أخطركم بنتائج الاستشارات التي جرت .

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٨ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥